

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يدين مواصلة سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقرصنة الأراضي الفلسطينية -
فلسطين العربية المحتلة

يبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ماضية في غيبتها وحقدتها وتحديها الصارخ للمجتمع الدولي وقراراته، عبر إمعانها في ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، ناهيك عن جرائم المستوطنين المرتزقة بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، والتعدي على المسجد الأقصى واقتحامه وتدنيسه، وإحراق المساجد في الضفة الغربية، ومصادرة الأراضي، وتعذيب الأسرى وحرمانهم من أدنى وأبسط حقوقهم، وطرد الفلسطينيين من بيوتهم وسلب ممتلكاتهم وتهجيرهم عمداً وقسراً، وما كان كل ذلك ليحصل لو أن العالم الديمقراطي الحر ادعاءً، وقف موقفاً صادقاً وداعماً للحق والضمير الإنساني ومبادئ القانون الدولي.

وفي ظل تشكيل حكومة مزعومة جديدة أشد قمعاً وعنجهية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأشدّ رغبةً لفرض وقائع سريعة، وقرارات جائرة، تفضي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وطمس معالمها التاريخية، وتحيئة الأرضية القانونية الاستعمارية لمزيد من التوسع وقضم الأراضي العربية، في الضفة الغربية وغور الأردن وشمال البحر الميت وغيرها، فإن الاتحاد البرلماني العربي،

وإذ يستذكر، قرارات مجلس الأمن الدولي، 2334 و452 و465 و471 و476، التي تؤكد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية جملة وتفصيلاً، فضلاً عن انتهاك "إسرائيل"، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لجميع أسس ومبادئ القانون الدولي، ومبادئ حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشجب ويدين، ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، يوم الأربعاء 22 نيسان/ أبريل 2020، حول أحقية سلطات الاحتلال الإسرائيلي باتخاذ قرار بشأن ضم أجزاء من الضفة الغربية، مشدداً على أن أي قرار استفزازي غير محسوب النتائج، سيثقل المنطقة بأكملها، وسيدفعها إلى مزيد من الفوضى وسفك الدماء،



وإذ يعي، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية، التي أدمنت القتل والترويع والترهيب والتهجير وسرقة الأراضي الفلسطينية بغير وجه حق، تستغل انشغال العالم بمواجهة وباء كورونا القاتل، للمضي قدماً بمخططاتها الاستعمارية الاستيطانية التهودية، وتطبيق بنود ما يسمى بـ "صفقة القرن" المشؤومة، وكأنها بمنأى عن الدمار والهلاك، غير آبهين بأن الوباء يهدد البشرية جمعاء دون استثناء.

فإن الاتحاد البرلماني العربي،

يستنكر ويدين، بأشد وأقسى العبارات هذا القرار العدواني الاستفزازي، مؤكداً أن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بخرقها وانتهاكها لمقررات الشرعية الدولية والإجماع الدولي، إنما يبدد أي فرصة لإحلال السلام في المنطقة العربية، وينسف مبدأ حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ويؤنذر بمزيد من الاحتقان والتوتر والفوضى والانجرار إلى غياهب الجهول، في الوقت الذي يحتاج العالم إلى وقفه تأمل وإعادة نظر بكل ما يجري إزاء القضايا المختلفة،

ويجدد تأكيده، على أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية الكامل، للسياسات والقرارات الإسرائيلية العدوانية، قد أفقدها مصداقيتها كراع محايد ونزيه للسلام وتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، مشدداً على أن الشعوب العربية النابضة بالعز والكرامة، لن تقبل بأية حلول سياسية لا تفضي إلى تحقيق ثوابت الشعب الفلسطيني المتمثلة بإقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194،

يناشد ويدعو، قادة العالم وبرلماناته أجمع والاتحادات والجمعيات البرلمانية الدولية والإقليمية، لإدانة ورفض هذا القرار الإسرائيلي المستهتر، الذي يقضي بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية، ومصادرة أراضي تابعة للأوقاف الإسلامية في الحرم الإبراهيمي في الخليل، بغرض قرصنتها وتحويلها، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها ابتداء من شهر تموز/ يوليو المقبل، مؤكداً على ضرورة ممارسة الضغوط الكافية على "الكنيست" المزعوم، لإيقاف شرعنته لتلك السياسات، فضلاً عن اتخاذ ما يلزم لفرض آليات الإلزام الدولية ووضعها موضع التطبيق العملي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بانصياع دولة الاحتلال للمواثيق والقرارات الدولية،



الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس

ويناشد، الشعب العربي الفلسطيني الشقيق، بكل فصائله وأحزابه السياسية الوطنية، العمل فوراً على إنهاء حالة الانقسام والتشرذم، واستعادة الوحدة الوطنية ورس الصفوف، وتنفيذ كافة القرارات الخاصة بإنهاء الالتزامات الفلسطينية السياسية والأمنية والاقتصادية، تجاه الاحتلال، واستنهاض الهمم العربية الأصيلة، لمواجهة الوحشية الإسرائيلية، وإفشال القرارات والمخططات الإسرائيلية الآتمة، التي لن تكف بتمزيق الجسد الفلسطيني الطاهر، بل ستسعى لتحقيق أحلامها الشيطانية لتمزيق الجسد العربي الإسلامي والمسيحي.

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أو المساومة أو البيع، مؤكداً أن أي قرار أو إجراء أحادي هدفه تجاوز الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية، لا سيما مبادرة السلام العربية التي أصبحت جزءاً من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515، سيصل إلى طريق مسدود، وسيكون مصيره الفشل والاندثار.

عن

الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية

بيروت 22 نيسان / أبريل 2020

